جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٥١٧)

دراسة تحليلية للإنفاق الحكومى وأثره على التنمية
مع التركيز على القطاع الصناعى

إعـــداد

أ . د / ثروت محمد على

مارس ١٩٩٠

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

محتـــويات الدراســـــة

	رقم الصفحه
مقدمـــــه	
الفصـــل الاول : الاطار العام للانفـاق الحكومـى العـــام •	١
١ ــ ١ هيكل الجهاز الحكومـى •	١
١ ــ ٢ ابواب الانفاق العـــام الحكومـــى •	٣
١ ــ ٣ تحليل هيكل الانفاق الحكومى وفق التقسيـم الادارى •	٧
١ ــ ٤ تحليل الانفاق الحكومـى وفق التقسيـم النوعـــى •	١٣
١ ــ ٥ تحليل هيكل الانفاق الحكومى وفق التقسيـم القطاعـــى •	٢٣
الفصـــل الثانـــى : الانفاق الحكومى العام على النشاط الصناعـــى •	٣٨
٢ ــ ١ اجمالـى الانفاق الحكومى العام علـى النشاط الصناعـى •	٣٨
٢ ــ ٢ الانفاق الحكومى على النشاط الصناعى وفق التقسيم الادارى •	٣٩
٢ ــ ٣ الانفاق الحكومـى على النشاط الصناعـى وفق التقسيم النوعـى •	٤٤
الفصـــل الثالـــث : الانفاق الحكومى المباشر بالمحافظات والاقاليم التخطيطية •	٥٤
١ ــ ٣ اجمالـى الانفاق الحكومى المباشـر بالمحافظـات •	٥٤
٢ ــ ٣ الانفاق الحكومـى المباشر بالمحافظات وفق التقسيم النوعى •	٥٥
٣ ــ ٣ الانفاق الحكومـى بالمحافظـات والاقاليم التخطيطيـــة •	٦١
النتائـــج والتوصيـــــات •	٧١
ملاحـــــــق •	

المقدمـــــه

بسم الله الرحمن الرحيم ــ الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبى الأمين وبعد ــ فالانفاق الحكومى العام يعتبر واحدا من أهم ادوات السياسية المالية التى تلعب دورا أساسيا وفعالا فى الحياة الاقتصاديه والاجتماعيه لمختلف أفراد وقطاعات المجتمع المختلفه سواء فى مرحلة تولده وتحصيله كايرادات وموارد للدوله أو فى مرحلة انفاقه والتصرف فيه من خلال الأجهزه والادارات الحكوميه المختلفه وهى بصدد تقديم الخدمات للمواطنين، وسوف تهتم هذه الدراسه بالانفاق الحكومى العام فى مرحلة الانفاق .

ويمكن تقسيم الانفاق الحكومى فى شكله الحالى الى ثلاثة أقسام رئيسيه ، يتمثل القسم الأول منها فى النفقات الخاصه بالدفاع والأمن والعداله ، ومما لاشك فيه أن تحقيق هذه المهام الثلاث لأمه من الأمم له تأثيره المباشر على نموها وتطورها وزيادة انتاجية أفرادها والارتقاء بمستوى معيشتهم ، فطالما أحس أفراد الأمه بالأمن والأمان وتحقق العدل بينهم انصرفوا الى أداء واجباتهم وأعمالهم باتقان واخلاص ومن ثم يصل لكل مواطن ماله من حقوق دون جهد أو مشقه أو تعطل فيتحقق للأمه جمعاء الخير والرخاء .

أما القسم الثانى فيتمثل فى النفقات الخاصه بالجوانب الاجتماعيه والثقافيه والتعليميه والصحيه وغيرها ، فالانفاق الحكومى يستخدم مباشرة فى زيادة دخول بعض فئات أفراد الأمه من خلال الاعانات والمساعدات الماليه التى تدفعها الدوله لهؤلاء الافراد من خلال أجهزة المساعدات الاجتماعيه المختلفه ، كما يستخدم بصوره غير مباشره لتحقيق نفس الغايه من خلال تخفيض أسعار بعض السلع والخدمات وتقديمها بحصص محدده لبعض أفراد المجتمع، وكذلك ماينفق على الخدمات الثقافيه والتعليميه والصحيه وغيرها من الخدمات التى تقدمها الدولة لمواطنيها مجانا أو مقابل رسوم رمزيه .

بالاضافه الى ذلك فقد اتجهت الحكومات المختلفه الى التدخل فى الحياه الاقتصاديه بصوره مباشرة من خلال مزاولة الأنشطة الاقتصاديه المختلفه ومن ثم تملك قدر من وسائل

الانتاج ، وسواء قل ام كثر هذا القدر من وسائل الانتاج التى تمتلكها الدولـه فقد استوجب ذلك ضرورة أن يتجه جزء من الانفاق الحكومى نحو تجديد ودعم الاستثمارات فى هذه الانشطه وربما أحيانا تغطية الخسائر التى تتولد فى بعض الوحدات الاقتصادية وبالاضافه الى ذلـك الانفاق الحكومى المباشر فى الانشطة الاقتصادية فان جزء من الانفاق الحكومى يخصص للتوجيه والارشاد والبحوث وغيرها من المجالات التى تخدم الانشطة الاقتصاديه بوجـه عـام .

وعلى الرغم من أهمية دور الانفاق الحكومى فى حياه كل أفراد وقطاعات المجتمع فانـه لم يحظى باهتمام الدراسين والمحللين بقدر يحقق أوجه الانفاق والنشاط الاخرى ، وكثيـرا ماتركز الاهتمام حول علاقة الانفاق الحكومى الفعلى بالمخطط فى الموازنه العامـه للدولـه ولهذا فان هذه الدراسة سوف لاتتناول هذا الجانب وانما سوف تركز على التعرف على مسلك وتطور أنواع الانفاق الحكومى وفق أوجه التقسيم المختلفه من حيث تقسيم الانفاق الحكومـى بحسب نوعية المصروف الى انفاق جارى وانفاق رأسمالى بأبوابها الاربع الاجـور والنفقـات الجارية والتحويلات الجارية والانفاق الراسمالى والتحويلات الراسمالية ، ومن حيـث تقسيم الانفاق الحكومى بحسب التقسيم الوظيفى للجهاز الحكومى والذى يتم تقسيمه الـى الجهاز الادارى ، والهيئات الخدميه ، الحكم المحلى . كما ستتناول الدراسه توزيـع الانفاق الحكومى على القطاعات المختلفة على أن تعطى أهمية خاصة للانفاق الحكومى فـى القطاع الصناعى . بالاضافة الى ذلك سوف تتم دراسة الانفاق الحكومى المباشر علـى المحافظات (موازنة الحكم المحلى) بحسب توزيعها على المحافظات والاقاليم التخطيطية .

وسوف يتم الاعتماد كليا على بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة والـذى يصدره قطاع الحسابات الختامية للادارة المركزية لختامى الموازنة العامة للدولة والتابع لوزارة الماليـة لكل السنوات موضع الدراسـة .

ولقد قام باعداد هذه الدراسة الباحث الرئيسى لفريق البحث الأستاذ الدكتور / ثروت محمد على مصطفى أستاذ المحاسبة والتكاليف والتحليل المالى للمشروعات بالمعهد وعاونه فريق البحث الذى ضم الأساتذه :-

- الأستاذ نبيل عبد العليم صالح — مدير الادارة بوزارة المالية
- الأستاذ محمد ماجد صلاح خشبة — المدرس المساعد بالمعهد

كما ساهم فى اعداد البيانات كل من الأستاذ/ أحمد عفيفى محمود والأستاذ/ مجدى محمد مصطفى من العاملين بالإدارة المالية بالمعهد .

والباحث الرئيسى ينتهز هذه الفرصة ليتوجه بالشكر إلى الزملاء أعضاء فريق البحث جميعاً على تعاونهم المستمر لإنجاز هذا البحث وبالله التوفيق ،

فبراير ١٩٩٠

الباحث الرئيسى

أ.د. ثروت محمد على

أستاذ المحاسبة والتكاليف والتحليل المالى للمشروعات

الفصل الاول

الاطار العام للانفاق الحكومى العام

١ ـ ١ هيكل الجهاز الحكومى :

ظهر الانفاق الحكومى العام بظهور نظام الدوله وتركز فى البدايه فى الانفاق على ما يعرف بالوظائف الاساسيه للدوله والتى تمثلت بدايه فى الدفاع والامن والعداله ، ولقد تطورت وظائف الدوله ممثله فى الجهاز الحكومى تطورا كبيرا حتى شملت الكثير من الخدمات الاجتماعيه والانسانيه كالصحه والتعليم وغيرها كما امتد نشاط الدوله الى مزاوله الكثير من الانشطه الاقتصاديه فى المجالات المختلفه الصناعيه والزراعيه والتجاريه وغيرها .

و يتحقق الانفاق الحكومى فى مصر لخدمة الانشطة المختلفة من خلال مجموعة من الاجهزة الحكومية تمثل فى مجموعها نوع من التقسيم الوظيفى للانفاق الحكومى حيث تضطلع كل جهة من هذه الجهات بمجموعة من الانشطة التى تختلف بشكل أو بآخر عن الانشطة التى تزاولها جهة أخرى وهى :

- الجهاز الادارى للدولة .
- الهيئات الخدمية .
- أجهزة الحكم المحلى .
- الهيئات الاقتصادية .
- وحدات القطاع العام .

وتختلف طبيعة نشاط كل من الهيئات الاقتصادية ووحدات القطاع العام عن نشاط الاجهزة الاخرى ، حيث تضطلع الاولى بالانشطة الاقتصادية التى يتم فى المجالات الانتاجية والخدمية المختلفة ويتم تحويلها ـ او يجب ان يتم ـ بصورة

ذاتية مما تحققه من ايرادات او ماقد تحصل عليه من الملاك لاغراض استثمارية بينما تعتبر الميزانية العامة للدولة المصدر الرئيسى لتمويل الانشطة الادارية والخدمية التى يضطلع بها كل من الجهاز الادارى ، الهيئات الخدمية واجهزة الحكم المحلى والتى تقدم للمواطنين مجانا او مقابل رسوم رمزية ويترتب على ذلك الكثير من اوجه الخلاف عند دراسة او تقييم اى من نوعى النشاط وما يرتبط بهما من نفقات . وسوف تقتصر هذه الدراسة على الانفاق الحكومى العام الخاص بالخدمات العامة التى تقدمها الدولة للمواطنين فى المجالات المختلفة سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة .

ويتم تقسيم الجهاز الادارى فى الموازنة العامة للدولة الى خمسة عشر قطاعا يتكون كل قطاع منها من عدة وزارات ومصالح وأجهزة، فقطاع الزراعة والرى على سبيل المثال يضم ديوان عام وزارة الزراعة وديوان عام وزارة الرى ومصلحة الميكانيكا والكهرباء ، ومصلحة الرى ووزارة استصلاح الاراضى ومعهد بحوث الصحراء ، ولو أخذنا القطاع الثامن على سبيل المثال ايضا وهو قطاع الخدمات الصحية والاجتماعية والدينية لوجدنا انه يتكون من وزارة الصحة ومجلس الصحة ووزارة الشئون الاجتماعية ووزارة الاوقاف ووزارة القوى العاملة والمجلس الاعلى للشئون الاسلامية .

ويتولى الجهاز الادارى من خلال وزاراته ومصالحه واجهزته ومجالسه الانفاق الحكومى العام من أجل توفير وتقديم الخدمات العامة والادارية للمواطنين ، كما تتولى هذه الجهات عمليات التخطيط والمتابعة والاشراف عن طريق الادارة المركزية لجميع فروعها واقسامها ومناطقها .

أما الهيئات الخدمية فهى الهيئات التى تؤدى خدمات فنية تخصصية كالتعليم والصحة وغيرها سواء بدون مقابل أو بمقابل رمزى حيث تحصل هذه الهيئات على اعانات لتغطية التكاليف الفعلية لما تقدمه من خدمات سواء كانت خدمات مادية او معنوية ، وتضم الموازنة العامة للدولة ثلاثة عشر قطاعا يضم كل منهما عدد من الهيئات الخدمية ، ويوضح المرفق رقم (١) بيان بهذه الهيئات .

يمثل الحكم المحلى درجة اكبر من اللامركزية فى ادارة النشاط المالى على مستوى الدولة ، حيث يتم العمل المالى من خلال المحافظات ومديريات الخدمات الموجودة فى كل محافظة حيث تتولى تقديم الخدمات الادارية والعامة والفنية للمواطنين بتمويل من الموازنة العامة للدولة بالاضافة الى بعض الموارد المالية المحلية التى يتم تحصيلها من المواطنين المستفيدين من هذه الخدمات بصورة مباشرة او فى شكل رسوم عامة محلية لدعم تمويل هذه الخدمات والارتقاء بمستواها

١ــ ٢ ابواب الانفاق العام الحكومى :

يتم تبويب جانب النفقات فى الموازنة العامة للدولة الى اربعة ابواب تمثل فى مجموعها التقسيم النوعى للانفاق الحكومى حيث يمثل كل باب من هذه الابواب نوع ما من الانفاق الحكومى يختلف عن الثلاث الاخرى وهذه الابواب هى :

- الباب الاول : الاجور .
- الباب الثانى : النفقات الجارية والتحويلات الجارية .
- الباب الثالث : الاستخدامات الاستثمارية .
- الباب الرابع : التحويلات الرأسمالية .

ويتمثل الباب الاول "الاجور" فى كل مايتقضاه العاملين بالجهاز الحكومى بكل وحداته من المرتبات والمكافآت والبدلات النقدية والمزايا العينية والتأمينات الاجتماعية واى مبالغ اخرى كأثر لعقد العمل القائم بينهم وبين الجهاز الحكومى بكل اجهزته التى تضم الجهاز الادارى والهيئات الخدمية ووحدات الحكم المحلى ،كما تتضمن الاجور مايحصل عليه العاملين من اعانات غلاء المعيشة والعلاوات الاجتماعية الاضافية وغيرها ، والمزايا العينية هى ماتقدمه الهيئات والجهات المختلفة للعاملين بها من سلع وخدمات حيث تختلف هذه المزايا من وزارة لاخرى طبقا لاختلاف طبيعة العمل بكل وزارة ،ويتم تقسيم المزايا العينية الى الانواع التالية :

- تكاليف اغذية للعاملين .
- تكاليف ملابس للعاملين .
- تكاليف العلاج الطبى .
- تكاليف خدمات اجتماعية ورياضية للعاملين .
- تكاليف مزايا عينية أخرى .

أما التأمينات الاجتماعية فتتمثل فى كل ماتسدده الدولة لصالح العاملين لديها خلال فترة وجودهم فى الخدمة حتى سن التقاعد كأقساط للتأمينات الاجتماعية يستفيد بها العاملين عند العجز أو الوفاه او بلوغ سن التقاعد وتتضمن مدفوعات التامينات الاجتماعية مايلى :

- حصة الحكومة فى صناديق التامين والمعاشات .
- " " فى صناديق التأمينات الاجتماعية .
- التأمين ضد المرض .
- التأمين ضد اصابات العمل .

ومما تجدر الاشارة اليه ان نسب هذه المزايا تختلف من جهة الى اخرى فحصة الحكومة فى صناديق التأمين والمعاشات على سبيل المثال قد تكون ١٥٪ فى بعض الجهات ، ١٧٥٪ فى بعض الجهات الاخرى وكذلك فان التأمين ضد المرض تتراوح نسبته مابين ١٪ فى بعض الوزارات ، ٢٪ او ٣٪ فى البعض الاخر ، وكذلك التأمين ضد اصابات العمل والذى يبلغ ١٪ فى بعض الجهات و ١٫٥٪ فى جهات اخرى .

أما الباب الثانى " النفقات الجارية والتحويلات الجارية " فيشتمل على مجموعة النفقات اللازمة لتقديم الخدمات المختلفة للمواطنين والتى تمثل استهلاك لجانب من المستلزمات المادية والطاقة البشرية المتاحة لدى المجتمع ككل وتتضمن العناصر الثلاث التالية :

أ — تكاليف المستلزمات السلعية المختلفة كالمواد ، والوقود ، قطع الغيار ومواد التعبئة والتغليف ، والادوات الكتابية ، والمياه والكهرباء والتجهيزات والادوات الصغيرة .

ب — النفقات الخدمية كتكاليف الصيانة وخدمات الابحاث والتجارب ، ونفقات النشر والاعلان ، ونفقات الطبع ، وايجار معدات وسائل النقل وغيرها .

جـ — المشتريات بغرض البيع سواء كانت محلية او خارجية .

كما يدرج فى هذا الباب مجموعة التحويلات الجارية والتى لاتمثل فى جوهرها استهلاك للموارد الطبيعية او الطاقات البشرية المتاحة لدى المجتمع ككل ولكنها تمثل تحويل لبعض الموارد المالية المتاحة لدى احد قطاعات المجتمع الى قطاعات اخرى وتشتمل على : الضرائب والرسوم ، والايجارات ، الفوائد ، الاعلانات وتتمثل الضرائب والرسوم فيما تسدده الجهات المختلفة من ضرائب ورسوم كالضريبة

على الاستهلاك والرسوم الجمركية ، اما الايجارات فتضم ايجارات اراضى فضاء واراضى للاستغلال وايجارات مبانى سكنية ومخازن وجراجات وغيرها وتتمثل الفوائد فيما يسدد لبنك الاستثمار القومى وللخزانة العامة وللبنوك ، وتضم الاعانات المعاشات والتعويضات والغرامات والضرائب العقارية واى اعانات اخرى للغير .

ويمثل مجموع كل من الاجور والنفقات الجارية والتحويلات الجارية اجمالى "الانفاق العام الجارى "

أما الباب الثالث فيتمثل فى مجموع الاستخدامات الاستثمارية وهى مجموعة مشروعات الخطة القومية اى مجموعة الاستثمارات التى تحتاجها قطاعات الدولة المختلفة طبقا للدراسات التى تقدمت بها هذه القطاعات وماتم اقراره من جانب وزارتى التخطيط والمالية .

وتأتى التحويلات الرأسمالية فى الباب الرابع وتتمثل فى مجموعة الاقراض والاستثمارات التالية التى يقدمها القطاع الحكومى للقطاعات الاخرى والتى تمثل الاقراض الطويل الاجل الذى يقدم لبنك الاستثمار أو القروض طويلة الاجل التى تقدم للخزانة العامة كما يضم هذا الباب الاستثمارات المالية للجهاز الحكومى فى القطاع الاقتصادى كشركات القطاع العام او الاستثمارات الخارجية او غيرها .

ويمثل مجموع البابين الثالث والرابع الاستخدامات الاستثمارية والتحويلات الرأسمالية اجمالى " الانفاق العام الرأسمالى " .

ويتم تقسيم النفقات الخاصة بكل من الجهاز الادارى والحكم المحلى والهيئات الخدمية داخل كل باب من ابواب النفقات الاربع بين ستة عشر قطاعا يزاول كل منها نشاطا نوعيا يختلف عما يزاوله غيره من القطاعات حيث تتمثل هذه القطاعات

فى الزراعة والرى ، الصناعة والبترول والثروة المعدنية ،الكهرباء والطاقة النقل والمواصلات ،التموين والتجارة ، المال والاقتصاد ،الاسكان والتشييد الخدمات الصحية والاجتماعية والدينية ،التعليم والبحوث والشباب ، الثقافة والاعلام ،السياحة والطيران ، الدفاع والامن والعدالة ،الخدمات الرئاسية التأمينات ،الاقسام العامة ، الدواوين العامة لوحدات الحكم المحلى .

١ـ٣ تحليل هيكل الانفاق الحكومى وفق التقسيم الادارى :

بلغت جملة الانفاق الحكومى بالاسعار الجارية عام ١٩٧٨ مايزيد عن ٣ مليار جنيه مصرى ازدادات من عام لاخر بصورة مطردة حتى بلغت مايزيد قليلا عن ١٨ر٠ مليار جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ اى ان الانفاق الحكومى قد تضاعف خلال هذه الفترة نحو ٦ مرات حيث بلغ معدل النمو السنوى المركب لنمو الانفاق الحكومى بالاسعار الجارية خلال هذه الفترة مايقل قليلا عن ٢٩٪ سنويا . ويتمثل الجزء الاعظم من الانفاق الحكومى فى نفقات الجهاز الادارى والتى تراوحت خلال هذه الفترة باستثناء عام ١٩٧٨ مابين ٦٨٪ ، ٧٨٪ من اجمالى الانفاق الحكومى اى ان نفقات الجهاز الادارى تمثل نحو ثلاثة ارباع الانفاق الحكومى فى المتوسط خلال هذه الفترة بينما يتمثل الربع الباقى فى نفقات الحكم المحلى والهيئات الخدمية ، وباستثناء عامى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ فقد بلغت نفقات الحكم المحلى نحو ٥ر١ مرة ضعف نفقات الهيئات الخدمية ،حيث تراوحت نفقات الحكم المحلى مابين ١٤٪ ، ١٦٪ من اجمالى الانفاق الحكومى بينما تراوحت نفقات الهيئات الخدمية مابين ٩٪ ، ١١٪ من اجمالى الانفاق الحكومى .

ولقد بلغت نفقات الجهاز الادارى عام ١٩٧٨ حوالى ٢ر١ مليار جنيه تضاعفت فى العام التالى ١٩٧٩ الى نحو ٤ر١ مليار جنيه أى انها قد ازدادت الى نحو ٣٥٦٪ عما كانت عليه عام ١٩٧٨ ، ثم اخذت فى التزايد التدريجى بعد ذلك بنسب متفاوتة تراوحت مابين ٢٠٪ ، ٥٠٪ سنويا تقريبا عدا عام ٨٣/١٩٨٤ حيث انخفضت نفقات الجهاز الادارى من ١ر١٠ مليار جنيه عام ٨٢/١٩٨٣ الى نحو ٩ر٩ مليار عام ٨٣/١٩٨٤ اى انها قد انخفضت عام ٨٣/١٩٨٤ الى نحو ٩٨٪ مما كانت عليه عام ٨٢/١٩٨٣. ولقد بلغ متوسط معدل النمو السنوى المركب لنفقات الجهاز الادارى خلال الفترة موضع الدراسة نحو ١ر٤٢ ٪ سنويا . ومن الملاحظ ان هذا المعدل يفوق بكثير كل من معدل النمو السنوى المركب للانفاق الحكومى ككل ومعدل النمو السنوى المركب لنفقات الحكم المحلى ، كما انه يبلغ اكثر من ٥ أضعاف معدل النمو السنوى المركب لنفقات الهيئات الخدمية ، ومما تجدر الاشارة اليه ان هذا المعدل كان من المتوقع له ان يكون اقل المعدلات زيادة فى ضوء السياسة العامة للدولة والمعلنة بخصوص ضرورة خفض نفقات الجهاز الحكومى خاصة وانه يمثل نحو ثلاثة ارباع الانفاق الحكومى وان ترشيد الانفاق الحكومى سوف يكون واضحا بخفض نفقات الجهاز الادارى وكذلك فان فرص خفض نفقات الهيئات الخدمية امرا ليس سهلا حيث يجب الا يؤثر ذلك على مستوى وحجم آداء الخدمات المختلفة للمواطنين والا فلن يكون الامر ترشيدا للانفاق بقدر ماهو خفض للنفقات على حساب خدمة المواطنين .

أما نفقات الحكم المحلى فقد بلغت مايزيد قليلا عن ٥٩٠ مليون جنيه عام ١٩٧٨ وأخذت فى التزايد بمعدلات مرتفعة نسبيا خلال السنوات الثلاث التالية حتى بلغت حوالى ٢ر٦ مليار جنيه فى عام ٨٥/١٩٨٦ حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوى المركب لنفقات الحكم المحلى نحو ٤ر٢٣٪ سنويا خلال الفترة من

عام ١٩٧٨ وحتى عام ١٩٨٦/٨٥ ، ومع هذا فأن الزيادة فى هذه النفقات قد بلغت نحو ٢٧٪ عام ١٩٧٩ عما كانت عليه عام ١٩٧٨ ، وازدادت بنحو ٤٢٪ عام ١٩٨١/٨٠ عما كانت عليه عام ١٩٧٩ وبنحو ٤٣٪ عام ١٩٨٢/٨١ عما كانت عليه عام ١٩٨١/٨٠ ، ولكن هذا المعدل للزيادة انخفض بشكل حاد فى السنوات التالية حيث بلغ نحو ١٦٪ ، ١٦٥٪ ، ١٤٪ ، ٨٥٪ للسنوات ١٩٨٣/٨٢ — ١٩٨٦/٨٥ . ومن الجدير بالملاحظة ان الانخفاض الشديد فى معدل الزيادة السنوى لنفقات الحكم المحلى أمر جدير بالاهتمام ، ذلك ان الاتجاه العام هو دعم نظام الحكم المحلى وتطويره وتعميق المزيد من الاستقلال المالى للمحليات امر ضرورى للغاية اذا اريد بحق دعم نظام الحكم المحلى وربما كانت الزيادة السنوية الكبيرة التى بلغتها نفقات الحكم المحلى خلال السنوات ١٩٧٩ — ٨٢/٨١ انعكاس للسياسة العامة الخاصة بدعم نظام الحكم المحلى ، اما انخفاض معدلات الزيادة السنوية لهذه النفقات خلال السنوات التى تلت ذلك فأمر جدير بالملاحظة والاهتمام . ولقد تراوحت نسبة نفقات الحكم المحلى الى اجمالى الانفاق الحكومى العام مابين ١٢٪ الى ١٦٪ خلال السنوات موضع الدراسة .

ولقد اتصفت نفقات الهيئات الخدمية بالتذبذب الشديد مع الاتجاه العام نحو الزيادة ، فمع انها قد بلغت حوالى ١ر٤ مليار جنيه عام ١٩٧٨ فانها قد انخفضت الى حوالى ١ر٢ مليار عام ١٩٧٩ اى انها قد انخفضت نحو ١٤٪ عام ١٩٧٩ عما كانت عليه ١٩٧٨ ، ثم انخفضت مرة اخرى انخفاضا شديد عام ٨١/٨٠ حيث بلغت نحو ٦٥٣ مليون جنيه او مايقل عن نصف ماانفق عام ١٩٧٨ ، ثم ازدادت الى حوالى ٩٩٣ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ بزيادة قدرها نحو ٥٢٪ عما كانت عليه فى العام السابق له واخذت هذه النفقات فى التزايد المستمر بعد ذلك حتى بلغت مايقرب من ٢ر٢ مليار جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ ، ونظرا للتناقص فى